



الوزيرة

الرقم: 02 /الديوان

الرباط، في: - 6 يناير 2022

من
وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة
إلى
السيد النائب المحترم الحسين أزوكاغ
عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: جواب عن سؤال كتابي حول التأخر الشديد في إنجاز مشروع ربط الأحياء الناقصة التجهيز بالجماعات التابعة لإقليم اشتوكة آيت باها بالشبكة الكهربائية وتقوية المحولات الكهربائية.
المرجع: سؤالكم الكتابي رقم 730 بتاريخ 2021/12/07.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، تبعا لسؤالكم المشار إليه في المرجع، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات التالية والتي تدخل في إطار توجهات البرنامج الحكومي الرامي إلى تعميم تزويد ساكنة العالم القروي بالكهرباء، خاصة على صعيد الجماعات الترابية لإقليم اشتوكة آيت باها:

- بخصوص برنامج الكهرباء القروية الشمالي، فقد تمت كهربة 1296 دوارا تضم 49739 مسكنا بغلاف مالي يفوق 799 مليون درهم، مما مكن من رفع نسبة الكهرباء القروية إلى 100% بهذا الإقليم؛
- قد عرف المجال الترابي لجماعات إقليم اشتوكة آيت باها منذ سنة 2011، وبعد هذه الإنجازات الإيجابية، توسعا عمرانيا غير منظم في مناطق غير مجهزة أو ناقصة التجهيز بالبنيات الكهربائية الأساسية، مما نتج عنه ضغط على الشبكة الكهربائية الحالية وشكل عائقا أمام الاستجابة لطلبات الربط الواردة من طرف ساكنة الأحياء المعنية بهذه الظاهرة.
- وسعيا منه لتعميم الاستفادة من الطاقة الكهربائية بمجموع ساكنة هاته الأحياء طبقا للتوجه الحكومي في هذا الصدد، قام المكتب بعقد اجتماعات ومشاورات مع مسؤولي عمالة اشتوكة آيت باها والجماعات المعنية، كُلت بإبرام 7 اتفاقيات شراكة تهم توسيع وتقوية الشبكة الكهربائية لفائدة 24812 مسكن بالأحياء الناقصة التجهيز بالجماعات الترابية: بيوكرى، واد الصفاء، خميس آيت عميرة، سيدي بيبي، آيت بلفاع، إنشادن وماسة، وذلك بغلاف مالي إجمالي يفوق 120 مليون درهم.

وقد فُجِلت هذه الاتفاقيات بإبرام الصفقات الخاصة بإنجاز الأشغال السالفة الذكر على صعيد كل جماعة، إلا أن الأشغال الخاصة بجماعات ماسة، بلفاع، انشادن وايت عميرة قد عرفت بعض التأخر نظرا لعدم وفاء المقاولات بالتزاماتها بسبب الآثار السلبية لجائحة كورونا التي تعرفها بلادنا مما أدى إلى ندرة المعدات الكهربائية في السوق الوطنية ناهيك عن الارتفاع المهول في أسعارها.

وقد وصل تقدم الأشغال إلى 90% بالنسبة للصفقة الخاصة بجماعات ماسة، بلفاع وانشادن، وسيتم قريبا وضع المنشآت المنجزة تحت التوتر.

فيما يخص جماعة خميس أيت عميرة، والتي أعطي الإذن بانطلاق الأشغال بها بتاريخ 17 أكتوبر 2016، فقد عرفت كذلك بعض التأخر للأسباب السالفة الذكر، بالإضافة لعدم توفر الجماعة المعنية على تصاميم إعادة هيكلة الأحياء المراد تجهيزها كما تنص على ذلك الاتفاقية، حيث تم فسخ العقدة مع الشركة المعنية والاعلان عن طلب عروض جديد، وقد وصل مستوى تقدم الأشغال بهذه الجماعة لحد الآن إلى 80%.

وتجدر الإشارة، إلى أنه في إطار عملية إعادة هيكلة قطاع التوزيع، تم إطلاق عملية احداث شركات جهوية متعددة الخدمات لتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، تضم جميع المتدخلين في هذا المجال بدءا بأربع شركات نموذجية على مستوى أربع جهات وهي: الدار البيضاء- سطات، مراكش-أسفي، سوس-ماسة وكلميم- وادي نون، على أن يتواصل العمل لخلق هذه الشركات الجهوية عبر مختلف جهات المملكة. ويهدف هذا الإصلاح إلى ضمان الجودة وحسن تدبير المرافق العمومية للتوزيع من خلال تحسين الأداءات التقنية والمالية وديمومة البنيات التحتية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضمان المساواة في الولوج إلى الخدمات بين المواطنين والمنعشين والمقاولات على صعيد تراب المملكة.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

وزارة الإنتقال الطاقى والتنمية

المستدامة

إمضاء : ليلي بنعلي